

مشكلات الأنهر الحدودية وأثرها على العلاقات الدولية

- دراسة لحوض وادي الرافدين -

أ.د. خليل اسماعيل محمد

أستاذ في جغرافية السكان والتخطيط الريفي.

جامعة جيهان - قسم العلاقات الدولية .

المقدمة:

تُمثل الأنهر الحدودية، في هذه الدراسة، المجرى المائي التي تُشكل حدوداً سياسية بين الدول المجاورة للعراق، وتحديداً نهري دجلة والفرات، والمسيرات والجداول التي تغذى هذين النهرين.

لقد كانت الموارد المائية، ولاتزال، عبر حقب التاريخ، تُشكل أساساً في حياة الأمم والشعوب، سواء في توزيعها المكاني، أو في تأثير نمو سكانها، بل وفي أنمط تطورها الحضاري .. فلا غرو، أن تكون المواقع الأولى لتجمع السكان، مثلاً كانت القاعدة في نشوء وتطور الحضارات الإنسانية القديمة. ومع مرور الزمن، وتزايد أعداد سكان العالم، زادت حاجة الإنسان إلى المياه، ولاسيما في المناطق الجافة وشبه الجافة، وفي المقدمة منها بلدان الشرق الأوسط.

وتأسساً على ذلك، أخذت الموارد المائية، حيزاً متزايداً من اهتمام دول العالم، وعلى مختلف الأصعدة: الاقتصادية، الاجتماعية، وكذلك السياسية .. بل وباتت تُشكل (محور) العلاقات بين دول الجوار ذات العلاقة باستثمار مثل تلك الموارد. وخاصة في القرن الماضي، حيث ظهرت العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط على أعقاب إنهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) وقد تقاسمـت الدول الجديدة الأحواض المائية في المنطقة، وتحولـت العديد من الأنهر (الوطنية) إلى أنهار (دولية) وفي المقدمة منها نهري دجلة والفرات. الأمر الذي شكل بداية لتنافس الدول المتشاطئة في استثمار مواردها المائية على حساب الدول المجاورة، وانعكس بالتالي على العلاقات فيما بينها^(١).

وفي ضوء ذلك، أولت المنظمات الدولية، والمؤسسات العلمية، الكثير من الاهتمامـات بمثل هذه المشكلات، للحلـولة دون استمرارـها وتطورـها، والسعـي إلى إيجـاد حلـول مناسبـة لها. وتم عـقد العديد من المؤتمـرات الدوليـة، والإقليمـية .. وشـرعت الكـثير من القـوانـين التي تلزمـ الدول ذاتـ العلاقة، في كـيفـية استثـمار مـوارـدهـا المـائـية المشـترـكة، بشـكـل يـحفظـ لـلـجـمـيع حقوقـهمـ. فـفي مؤـتمرـ (ستوكـهـولـمـ) لـلـبيـئةـ الـبـشـرـيةـ سنـةـ (١٩٧٢ـمـ)، أكدـ المـجـتمـعـونـ فيـ (أنـ المـيـاهـ العـدـنـةـ، ستـأخذـ مـكاـنـهاـ إـلـىـ جـانـبـ مـصـادـرـ الطـاقـةـ الأـخـرىـ، كـقضـيـةـ سـيـاسـيـةـ)، وـ(أنـ مـنـطـقـةـ الشـرقـ الأـوـسـطـ الأـكـثـرـ أـهـمـيـةـ فيـ هـذـاـ المـجاـلـ)^(٢). كذلكـ تـمـ منـاقـشـةـ مـثـلـ ذـلـكـ فيـ مؤـتمرـ الغـذاـءـ العـالـمـيـ فيـ (روـمـاـ) سنـةـ (١٩٧٩ـمـ)، وـمؤـتمرـ التـصـحرـ فيـ (نـايـرـوبـيـ)، بـإـضـافـةـ إـلـىـ نـدوـةـ تـنـمـيـةـ المـوـارـدـ المـائـيـةـ فيـ منـطـقـةـ الـخـلـيـجـ سنـةـ (١٩٨١ـمـ). وجـاءـ فيـ تـقرـيرـ لـوـكـالـةـ المـخـابـراتـ الـأـمـرـيـكـيـةـ، (أنـ عـشـرـ مـنـاطـقـ فيـ الـعـالـمـ مـرـشـحةـ

(١) انظر في ذلك: خليل اسماعيل محمد، القضية الكردية مشكلة حدود أم وجود، أربيل، ٢٠٠٦م، ص ١١٦-١١٧.

(٢) عبد الملك خلف التميمي، المياه العربية (التحدي والاستجابة)، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ١١٤.

للحرب بسبب المياه في الشرق الأوسط^(١)). وأكد البعض (أن المياه هي التي ستقرر مصير الشرق الأوسط). بل أن تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن لسنة (١٩٨٧م)، أكد بأن الماء وليس النفط سيكون القضية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط بحلول سنة (٢٠٠٠م)^(٢).

وتالت اهتمامات الباحثين والسياسيين، بهذه المشكلات، لتعكس خطورة، عمليات استثمار مياه الأنهار الحدودية المشتركة على المستقبل الاقتصادي السياسي لمنطقة الدراسة، ومن بين الدراسات ذات العلاقة: (أزمة المياه في الشرق الأوسط) و(الصراع على المياه في الشرق الأوسط) و(حرب المياه في الشرق الأوسط) ... بل أن البنك الدولي، أشار في تقريره الذي صدر مؤخراً: (أن المياه العذبة، ستصبح المورد الطبيعي المسؤول عن اندلاع الحروب في القرن الواحد والعشرين)^(٣).

مشكلات الأنهار الحدودية:

أن خريطة الموارد المائية، للعديد من بلدان العالم، تعكس خطوطاً متشابكة التداخل في أحواض أنهارها، وبالتالي، في استثمار مياهاها، مما يتراك فاعلية ودرجة هذا الاستثمار، رهينة بالعلاقات القائمة بين دول الجوار، أكثر مما تقررها التشريعات والأعراف الدولية^(٤). ويتمثل جوهر المشكلة في دول المنابع التي تتولى مهمة توزيع الموارد المائية، مما يعطيها الأفضلية في التحكم بكميات المياه وسبل استثمارها^(٥).

ولعل من أبرز الأسباب التي تعمل على إثارة مشكلات هذه الأنهار هي:

- ١- التغير المستمر لمجرى النهر، أو في كميات المياه التي تجري فيه.
- ٢- طبيعة التغير في استغلال مياه الأنهار الحدودية، سواء في إقامة السدود أو الخزانات أو في إنشاء القنوات والجداول.
- ٣- بناء المنشآت السياحية، كالبحيرات ومنشآت النقل.
- ٤- ظهور التلوث في المياه.
- ٥- استمرار زيادة عدد السكان.
- ٦- ارتفاع المستوى الحضاري للمواطنين.

وقد يبدو، من الطبيعي، أن تسير الحدود السياسية للدول مع خطوط تقسيم المياه، بحيث تضمن كل دولة، حرية التصرف في منابع أنهارها. بيد أن ثمة مشكلات قد تنشأ على هذا الأساس، من بينها: تعرض قمم الجبال للتعرية، وطبيعة امتداد خط الحدود، وعدم التمييز بين أعلى القمم وخطوط تقسيم المياه، لا سيما في حالة امتداد الوديان والأحواض السهلية، والممرات الاعتراضية، أو بسبب سطوة الطرف الآخر على استحواذ المناطق المرتفعة^(٦).

نظريات استثمار مياه الأنهار الحدودية:

اختلاف فقهاء القانون، بشأن حقوق الدول في الأنهار المشتركة. فثمة من يرى أن للدولة حق السيادة المطلقة في التصرف في المنطقة التي تقع الموارد المائية ضمنها، مستتدلين في ذلك على نظرية (السيادة المطلقة). مما يعني إلحاق الضرر بالآخرين، من يشاركون بمياه تلك الأنهار. فيما يرى آخرون، وجوب تقييد هذا الحق، مستددين في ذلك على ضرورة مراعاة، مبدأ حسن الجوار بطريقة تخدم المجتمع^(٧).

^(١) انظر: خليل اسماعيل محمد، كردستان العراق دراسات في الجغرافية السياسية، اربيل، ٢٠١١، ص ٤٥.

^(٢) انظر: محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن (٢١)، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١٢١.

^(٣) يراجع: عباس قاسم، الأطماع بالمياه العربية، مجلة المستقبل العربي، ١٩٩٣/١٧٤، ١٩٩٤م، ص ١٩.

^(٤) محمد أزهار السمك، الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات، الموصل، ١٩٩٨م، ص ١٤٩.

^(٥) خليل اسماعيل محمد، دوزى كورد له نه خشى روزه لاتي ناوراست، سليماني، ٢٠١٢م، ص ٩٠.

^(٦) عبد الرزاق عباس، الجغرافية السياسية، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٦م، ص ١١٣.

^(٧) خالد العزي، مشكلة الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران، مطبعة شفيف، بغداد، ص ٥٤.

ومن النظريات الخاصة بتنظيم استثمار مياه الأنهار الحدودية^(١):

- ١- نظرية السيادة الإقليمية: وتعطي هذه النظرية، الحق المطلق للدولة في السيطرة الإقليمية على مياه الأنهار التي تجري في أراضيها، بغض النظر عن تأثير ذلك على الآخرين.
- ٢- نظرية الوحدة المطلقة: وتعتبر هذه النظرية (حوض النهر) من منبعه، وإلى مصبها، ووحدة إقليمية متكاملة، وللدول حق الانتفاع بمياه الجزء الذي يجري في أراضيها، على أن لا يلحقضرر حقوق الدول الأخرى.
- ٣- نظرية الملكية المشتركة: يرى أصحاب هذه النظرية، أن النهر الحدودي من منبعه، وإلى مصبها، ملك لجميع الدول المشاركة في حوضه، حسب احتياجها بشكل تتساوى فيه حقوق الجميع.

في ضوء ذلك، فإن ثمة تبايناً في وجهات النظر، حول استثمار مياه الأنهار الحدودية المتشاطئة بين الدول، فمنها ما قام على أساس المشاركة، مستهدياً بنصوص وأحكام الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية، التي تنظم استخدام المياه على أساس التعاون والتفاهم المشترك، ومنها ما قام على غير ذلك، مما يتسبب في الغالب، حدوث أزمات بين الدول المجاورة، تتعكس سلباً على العلاقات فيما بينها^(٢).

لقد نصت معظم الاتفاقيات الخاصة بالأنهار الحدودية، ومن بينها: قرارات الدورة (٤٨) لجمعية القانون الدولي لسنة (١٩٩١) م في (نيويورك). والتي جاءت توكيداً لقرارات مؤتمر (هلسنكي) لسنة (١٩٦٦) م على ما يأتي^(٣):

- ١- أن أية دولة ترغب في إجراء تعديلات في الاقادة من نهر معين، عن طريق تحويل مجراه أو إقامة سد عليه، ينبغي عليها الدخول في مفاوضات مع الدول الأخرى المعنية، للحصول على موافقتها.
- ٢- على الدول ذات العلاقة، أن تأخذ بنظر الاعتبار، حاجات الدول الأخرى المتشاطئة عند عزماها على القيام بأي عمل من شأنه أن يغير مجرى النهر أو كمية مياهه.

وورد في التقرير الذي تقدم به، خبراء دوليون إلى لجنة القانون الدولي في جنيف، سنة (١٩٩٠) مـ ما

يلـ:

- ١- الإقرار بحق كل دولة من دول الحوض الذي يستلم منه النهر الدولي، الانتفاع المنصف من مياهه، باعتباره حلأً وسطاً بين مفهوم الانتفاع (الواسع)، والانتفاع (المحدود).
 - ٢- التعاون الإيجابي بين دول الحوض، بهدف تنمية استثمار الموارد المائية، وهذا يعني امتلاع الدولة عن أي تغيير لمجرى أنهارها، أو كميات مياهها، دون علم الدول الأخرى^(٤). وأضافت الأمم المتحدة على ذلك ما يلي:
- أـ تبادل المعلومات حول استفادة المياه بين الدول المشتركة.
 - بـ حل مشكلات المياه بالطرق السلمية.

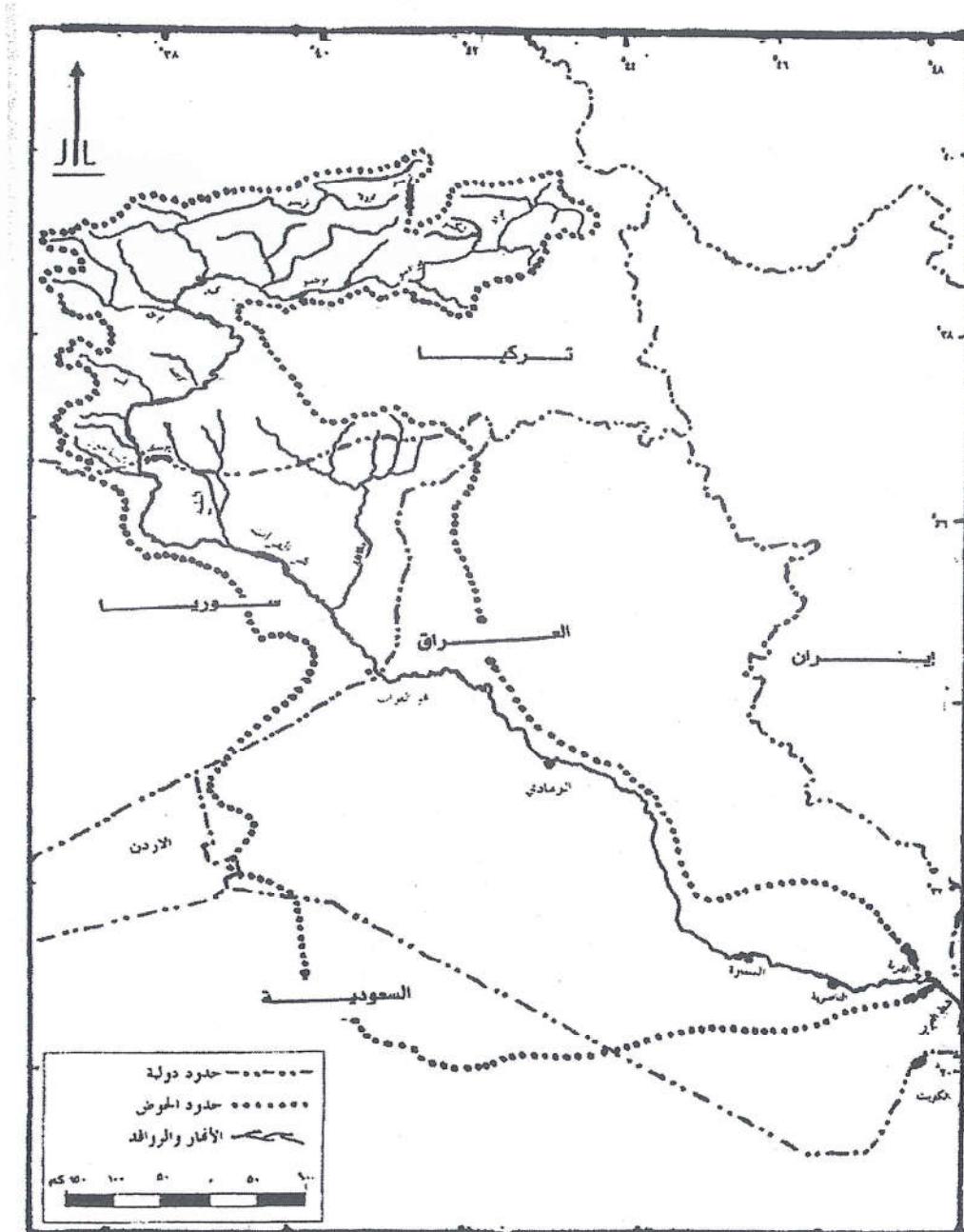
^(١) محمد أحمد السامراني، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والأطماع الصهيونية، بغداد، ٢٠٠١ م، ص ١٣٢.

^(٢) انظر في ذلك: زكريا السياحي، المياه في القانون الدولي، دمشق، ١٩٩٤ م، ص ٧٦.

^(٣) خالد العزي، مشكلة الأنهار الحدودية المشتركة، مطبعة شفقي، بغداد، ص ٥٣.

^(٤) زكريا السياحي، المياه في القانون الدولي، المصدر السابق، ص ٨١.

وفي سنة (١٩٩٧م)، أكدت الأمم المتحدة على اتفاقية أخرى، حول استخدامات الموارد المائية، (غير الملائحة)، على مبدأ التقسيم العادل أو المنصف للمياه، وعدم التسبب في الضرر بالدول الأخرى، والتعاون فيما بينها، وتبادل المعلومات على نحو منظم^(١).



خریطة رقم (١): حوض نهر الفرات

(١) محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن (٢١)، المصدر السابق، ص ٢٠٣-٢٠٤

الأنهار الحدودية والعلاقات الدولية:

لا شك في أن الاتفاقيات والقواعد الدولية الخاصة بإدارة أحواض المياه المشتركة، تقوم على أساس التفاهم والتعاون المشترك، وتعمل على الحيلولة دون انفراد دولة بالاستثمار بمواردها المائية على حساب الدول الأخرى^(١). وثمة عوامل تتدخل في مجال إدارة مثل هذه الموارد بين الدول، منها عوامل طبيعية، سبقت الإشارة إليها، وعوامل سياسية، بهدف الضغط على دول المجرى أو المصب^(٢). ولاختلاف وتبني النظم السياسية للدول المعنية، ومصالح الدول الكبرى لها دور في هذا المجال، بحيث يمكن، اتخاذ مشكلة (توزيع) المياه، أوراق ضغط لأهداف سياسية أو عسكرية، أو أمنية^(٣).

ومن الملاحظ، أن الحدود الدولية لمنطقة الشرق الأوسط، والتي تم التعامل معها، بعد الحرب العالمية الأولى، حملت في طياتها الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية، بل وحتى الاجتماعية، وتسببت في تجزئة شعوبها قومياً ودينياً .. مثلاً نتج عنها، تقسيم الأحواض المائية بين أكثر من دولة، ناهيك عن تجزئة الموارد الاقتصادية كالنفط والغاز .. على جانبي الحدود. الأمر الذي أفرز موقع توتر وبور عدم استقرار، لازفال تعاني منها شعوب المنطقة. وبدلاً من أن تكون الأنهر الحدودية، عامل وحدة أو تعاون بين دول الجوار، فأنها باتت، وفي ظل تزايد وتاثير نمو السكان، وتصاعد الحاجة إلى استخدامات المياه للأغراض الزراعية، الصناعية، والخدمية .. وسائل (ضغط) تجاه الآخرين، بحث لم تعد المواثيق والمعاهد على كثرتها، وكذلك الاتفاقيات الدولية والإقليمية، بقدرة على الردع، أو الحد من الخلافات بينها، والتي اتخذت أحياناً صور التهديد بالحرب والقتال..

وتسعى هذه الدراسة، إلى اتخاذ حوض (وادي الرافدين)، مثلاً، لتصاعد الخلافات بين العراق وجاراته: تركيا، وسوريا، وإيران، حول استثمار الموارد المائية الحدودية، وأثرها على علاقاته الإقليمية.

١- العلاقات العراقية-التركية:

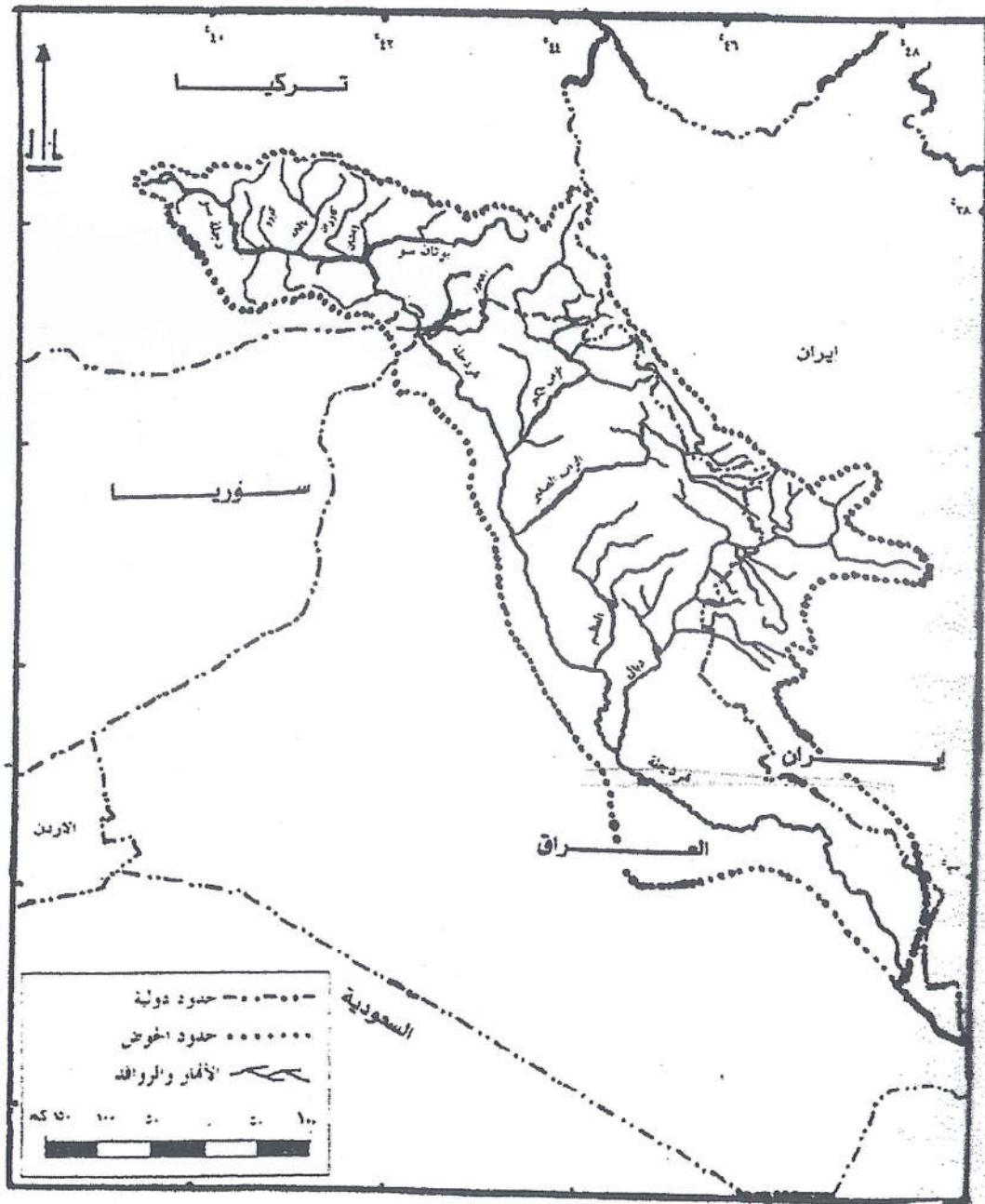
من المعروف أن حوض الرافدين، كان يقع معظمها داخل حدود الدولة العثمانية، قبل أن يتجزأ بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار تلك الدولة، وعليه، فإن الحوض المذكور بات مقسمًا بين تركيا، سوريا، والعراق بالإضافة إلى إيران، أنظر خريطة رقم (١) ورقم (٢).

وبالتالي، فإن هذه الدول أخذت تسعى إلى وضع خطط، وبرامج لاستثمار موارد الحوض المذكور، بما ينسجم واحتياجاتها الزراعية، الصناعية، الخدمية، إلى جانب المتطلبات اليومية الخاصة بالمواطنين. وبينما كان الأتراك، يسيطرون على منابع نهري دجلة والفرات، فإن كلاً من سوريا والعراق، كانا يعتمدان على ما تبقى من مناسبات المياه القادمة من تركيا. ومع ذلك فإن العراق، لم يكن يعاني من مشكلات مائية خلال النصف الأول من القرن الماضي. بيد أن التوسع في المشاريع الإروائية التركية منذ خمسينيات القرن المذكور، على حساب كميات المياه القادمة إلى العراق، مقابل ازدياد الحاجة إليها في ظل تصاعد وتاثير نمو السكان وازدياد المتطلبات إلى المياه، أدى إلى ظهور أزمات أخذت تشتد بين العراق وتركيا، مع مرور الوقت، واستمرار التوسع التركي في مشاريعه الأروائية. ولم تجدي نفعاً كل الاتفاقيات والاجتماعات التي كانت تعقد بين الطرفين مما أدى في كثير من الأحيان إلى التوتر في العلاقات بين البلدين، أنظر جدول رقم (١).

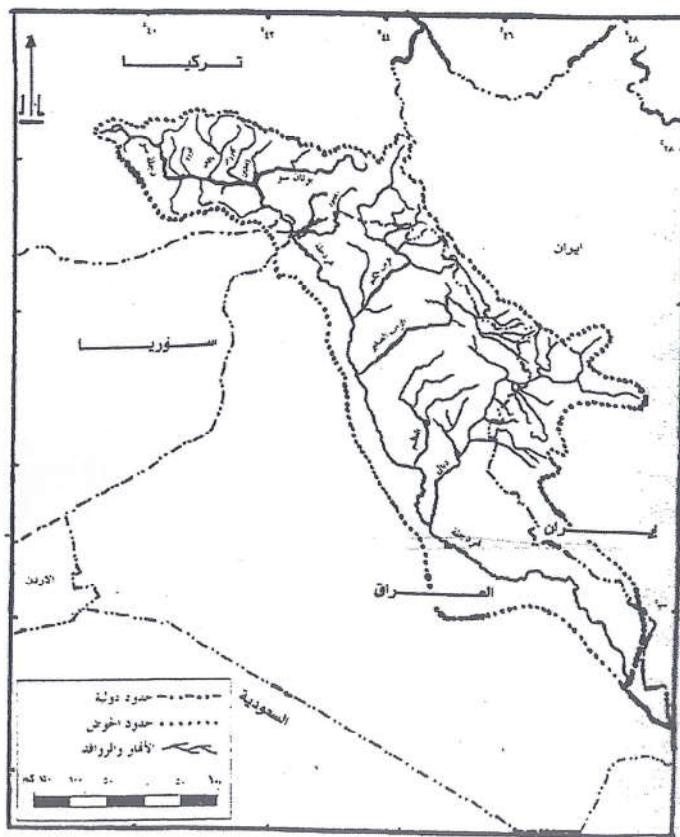
^(١) انظر: مجذوب بدر العناد وأحمد الرواي، السياسة المائية التركية وتاثيراتها على الموارد المائية في العراق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢/٨.

^(٢) سعدون شلال ظاهر، ولدال عايد كامل، رؤية مستقبلية لأمن دول مجرى نهر الفرات، مجلة البحوث الجغرافية، جامعة الكوفة، ٢٠١٢/٦، ص ١٢٤.

^(٣) محمد جواد المبارك، أثر المياه في العلاقات الدولية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٩٤م، ص ٢٥٧.



خریطة رقم (٢): حوض نهر دجلة



خریطة رقم (٣)

جدول رقم (١)
الاتفاقيات المهمة حول استثمار مياه نهر الفرات

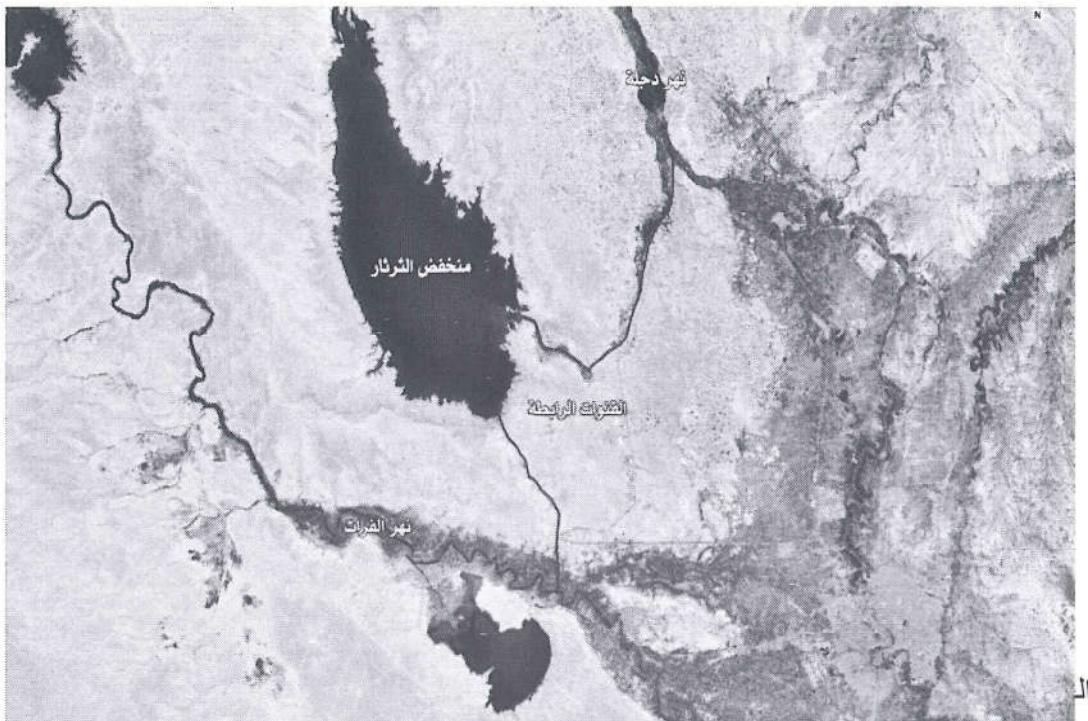
الموضوع	الأطراف المشاركة	التاريخ
حول استثمار مياه نهري دجلة والفرات	بريطانيا وفرنسا	١٩٢٠/١٢/٢٣
التشاور بين تركيا وسوريا والعراق	تركيا وعدد من دول أوروبا	١٩٢٣/٧/٢٤
اتفاقية الصداقة وحسن الجوار	تركيا والعراق	١٩٤٦/٣/٢٩
التعاون الاقتصادي	تركيا وسوريا	١٩٨٧/٧/٦
تقاسم مياه نهر الفرات	العراق وسوريا	١٩٨٩/٤/١٦
بيان مشترك ..	تركيا وسوريا	١٩٩٣/١/٢٠

المصدر: طارق المذوب، مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٢٤٦.

ومن الملاحظ، أن عمليات ربط تركيا بمسألة الاستثمار الواسع لمياه دجلة والفرات، بالمتغيرات السياسية في العراق، كانت بارزة خلال النصف الثاني من القرن الماضي، فعمليات التغيير الديموغرافي في مناطق التوسيع الأوروبي في كردستان تركيا، واستمرار الضغط السياسي على العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني، ومنها دخول القوات التركية العراق بين الحين والآخر.. مؤشرات على ذلك. وبالتالي، فإن إقامة السدود والخزانات والقنوات الإروائية.. أضافت عنصراً آخر، لمظاهر التوتر في العلاقات بين العراق وتركيا، إلى جانب تفاعلات، المسألة الكردية في العراق، والأطماع التركية في ولاية الموصل...

ومن الجدير بالذكر، أن نهري دجلة والفرات، يستلمان مياههما من مرتفعات كردستان التركية، حيث يتكون الأول من التقاء رافديه دجلة صو، وبوتان صو، والثاني من نهري فرات صو، ومراد صو. وبينما تجري نحو (٤٨٪) من مياه نهر دجلة خارج العراق، فإن أكثر من (٤٨٪) من مياه نهر الفرات تجري

خارجه. حيث تضم تركيا (٢٠٪)، وسوريا (٣٠٪)^(١)، وفي حين تزداد مناسبات مياه نهر دجلة بعد دخوله العراق، فأن نهر الفرات، يأخذ بتوزيع مياهه، ويبيطى جريانه كلما اقترب من المصب. وازاء استمرار الأتراك في حجب مياهه، اضطرت الحكومة العراقية، فتح قناة غرب مدينة سامراء لتزويد نهر الفرات بالمياه من نهر دجلة. أنظر خريطة رقم (٣).



من المعروف، أن نهر الفرات، يجري في سوريا مسافة (٦٧٥) كم، قبل أن يدخل الأراضي العراقية، وتضم سوريا (١٦٪) من حوض النهر، متلماً يشكل نهر دجلة حدوداً دولية بينها وبين تركيا لمسافة تزيد على (٥٠) كم. وأزاء ما قامت به تركيا من توسيع مستمر في مشاريعها الإروائية، ولاسيما على نهر الفرات، سعت الحكومة السورية أيضاً إلى إقامة سدود وخزانات على النهر المذكور، لتأمين مناسبات المياه في ضوء حاجاتها المتزايدة إليها. فاقامت سد وخران (طقة) سنة (١٩٧٣م)، وتم توسيعه سنة (١٩٨٨م)، ثم سد (البعث) سنة (١٩٨٩م)، وسد (تشرين) سنة (١٩٩٧م)، بالإضافة إلى قنوات وجداول لسحب مياه النهر إلى مناطق أخرى. الأمر الذي تسبب في خفض مناسبات النهر بعد دخوله الحدود العراقية بشكل أخذ يهدد سكان حوض الفرات الأوسط، لدرجة، اضطر معه العراق، تهديد سوريا بالحرب لولا توسط المملكة العربية السعودية والاتحاد السوفيتي (السابق)^(٢).

من جانب آخر، سعت سوريا، وبالتعاون مع تركيا، إلى إقامة مشروع اروائي على نهر دجلة باسم (مشروع سد أسو)، ويتمثل بخزن وإقامة قنوات لسحب مياه النهر باتجاه منطقة (الجزيرة) السورية، مما سيؤثر مستقبلاً على مناسبات مياه نهر دجلة القادمة إلى العراق. ولم تتفق مناشدات العراقيين للحلولة دون إنجازه. حيث تقدم البرلمان العراقي بتقرير مفصل حول تداعيات المشروع على العلاقات العراقية-السورية-التركية، كما ناشدت الأحزاب العراقية ومنظمات المجتمع المدني الأمم المتحدة والمجتمع الدولي (إنقاذ نهر دجلة من الجفاف)^(٣).

^(١) انظر: خليل اسماعيل محمد، كردستان العراق ودراسات في الجغرافية السياسية، المصدر السابق، ص ٤٦.

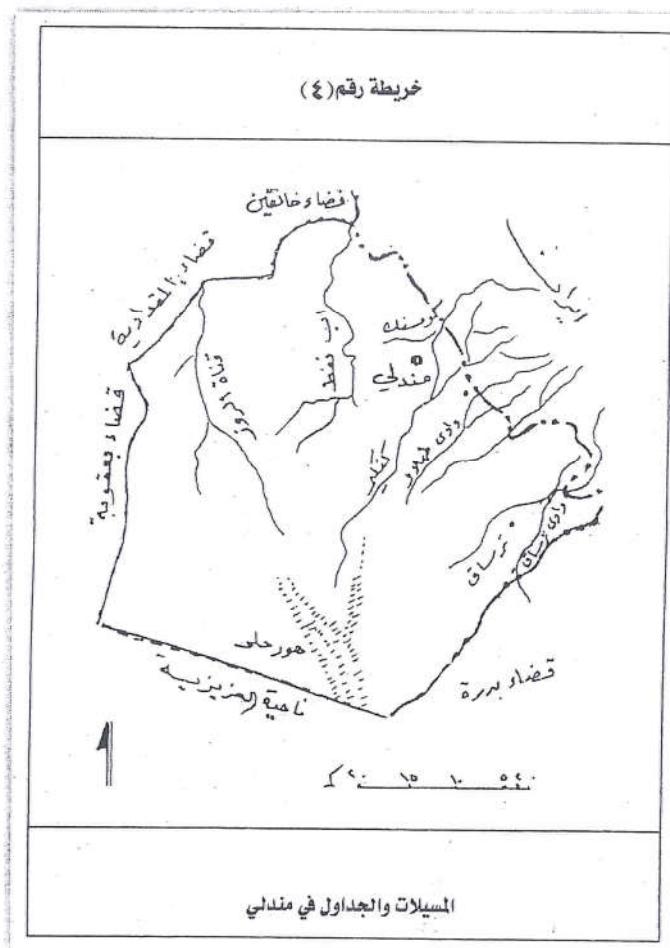
^(٢) انظر: خليل اسماعيل محمد، القضية الكردية في العراق مشكلة حدود أم وجود، المصدر السابق، ص ١٢٠.

^(٣) روزنامه هه ولير، «زماره (٢٦٨) له (٢٠١٦/١/٥)، هه ولير- كوردستان.

العلاقات العراقية الإيرانية

ورث العراق حدوده الشرقية من الدولة العثمانية، عبر عشرات الاتفاقيات والمعاهدات بينها وبين إيران على مدى عدة قرون^(١). وخلفت العديد من المشكلات التي لا يزال يعاني منها العراق، وفي مقدمتها تجزء أحواض الأنهر والجداول القادمة من المرتفعات الإيرانية، حيث أصبحت إيران بحكم تلك الاتفاقيات تسيطر على منابع الأنهر والمسيرات القادمة إلى البلاد، ومن أهمها^(٢):

- ١- نهر الوند: ويكون من النقاء رافديه (اللوند) و (سوكرم)، ويمر بمدينة خانقين بعد مسافة (٨) كم من دخوله الحدود العراقية- الإيرانية. ويبلغ طوله (٥٠) كم داخل العراق قبل أن يصب في نهر سيروان (ديالى) شمال قصبة جللاء.
- ٢- كلل كنکر: ويدخل العراق عند مضيق (كومه سنك) على بعد (٨) كم شمال قصبة مندلي. ثم يجري في السهول المروحية عند الحفارات الشرقية للسهل الروسي.
- ٣- وادي النفط، ويطلق عليه باللغة الكردية (اب نفت)، وينبع من المرتفعات الإيرانية شمال شرق

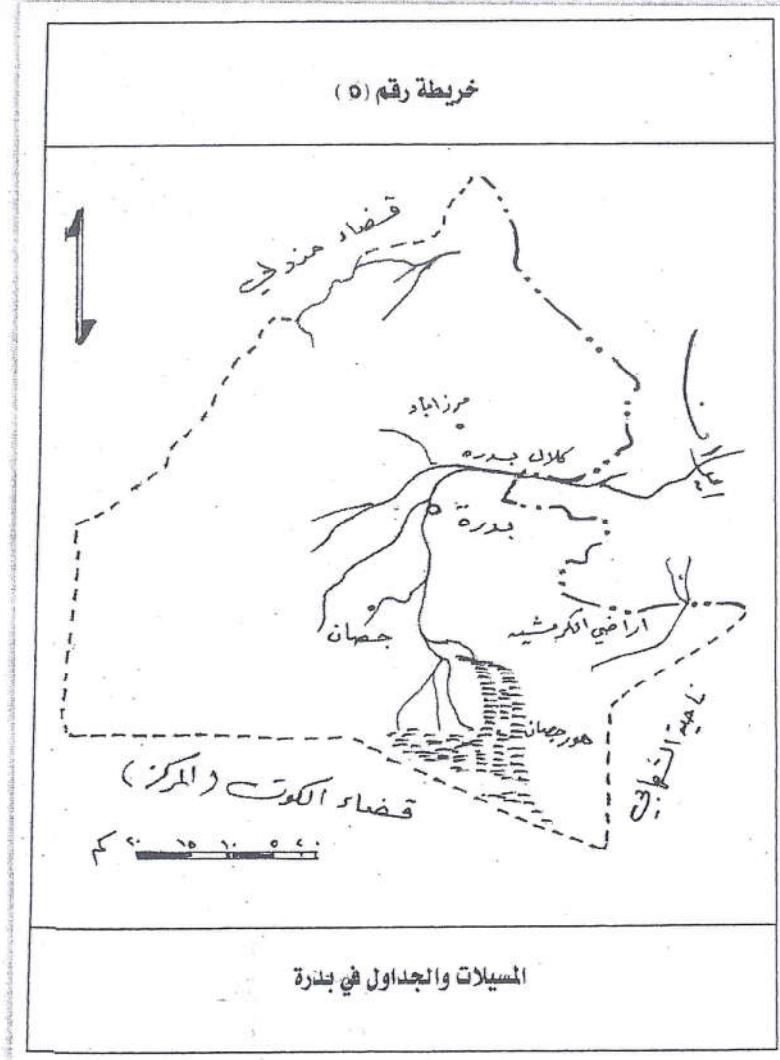


قصبة (النفلخانة) العراقية. انظر خريطة رقم (٤) ورقم (٥). هذا بالإضافة إلى: وديان وجداول: ترساق، كنجان جم، وكلل بدرة .. المجاورة للحدود العراقية- الإيرانية في محافظة ديالى وواسط.

^(١) عبد العزيز سليمان نوار، العلاقات العراقية- الإيرانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٤م، ص ٥٠.

^(٢) انظر: كاظم موسى محمد، الموارد المائية في حوض نهر ديالى، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٨٦م، ص ٣٠.

ومن الملاحظ، أن المشكلة المائية بين العراق وإيران، بترت بشكل جدي، بدايات تشكيل الدولة العراقية في عشرينيات القرن الماضي، وتصاعدت مع توسيع إيران في مشاريعها الإيرانية، وتزايد حاجة العراق إلى المياه في ظل زيادة حجم سكان القرى والقصبات المنتدة على طول الحدود العراقية-الإيرانية. ولم تجدي نفعاً الاتفاقيات التي تم عقدها خلال تلك الفترة في حل المشكلات المائية، الأمر الذي تسبب في هجرة الآلاف من سكان تلك المناطق، وانعكس ذلك على العلاقات بين العراق وإيران، ولاسيما خلال النصف الثاني من القرن المذكور^(١)، ولم يكن غريباً، إنطلاق شرارة حرب السنوات الثمان بين البلدين (١٩٨٠-١٩٨٨م) من هذه المنطقة^(٢). مثلما شهد النصف الثاني من القرن الماضي، استمراراً لعملية توسيع إيران في إقامة مشاريعها الإيرانية في المنطقة، الأمر الذي بات يهدد اقتصادها، وانسحب ذلك على مستوى المياه في خزانى دوكان ودربنديخان، حيث يعتقد (٤٠%) من مياه الأول على إيران والثاني بنسبة (٧٠%).^(٣) ولارتفاع الموارد المائية القادمة من إيران، تمثل إحدى أبرز أوراق (ضغط) سياسي باتجاه العراق.



^(١) محمد خالص الأشعبي، مشكلة مياه مندلي، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد ٥، ١٩٦٩م، بغداد، ص ٢٦٤. وأيضاً: فلاح شاكر الأسود، الحدود العراقية الإيرانية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠م، ص ٤٤.

^(٢) خليل اسماعيل محمد، منطقة التحصار الحدودية بين العراق وإيران، ط٢، السليمانية، ٢٠١٣، ص ١٢.

^(٣) روزنامه ه (هه ولير)، زمرة (٢٦٨) له ٢٠١٦/١٥، هه ولير-كورستان، سه رجاوه ه بیشلو.

استنتاجات الدراسة:

- ١- تمثل مشكلة الأنهر الحدودية بين العراق وجاراته تركيا، سوريا، وإيران بعد الحرب العالمية الأولى، وتأسيس الدولة العراقية، بتقسيم حوض وادي الرافدين، واستثمار دول الجوار العراقي، باستغلال مياه الحوض على حساب حاجة العراق إلى الموارد المائية.
- ٢- تصاعدت مشكلة (الأنهر الحدودية) خلال النصف الثاني من القرن الماضي، حيث أخذت تركيا، إيران، وسوريا، باستثمار مياه نهري دجلة والفرات وروادهما على حساب حاجات العراق التي تزايدت بفعل زيادة حجم السكان، وارتفاع المستوى المعاشي، من جهة، والتلوّس في العمليات الزراعية، والصناعية والخدمة من جهة أخرى.
- ٣- على الرغم من كثرة الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها العراق مع دول الجوار، والتي تتصل على استثمار عادل لمياه الأنهر الحدودية، إلا أنها لم تحل دون تصاعد حدة التوتر بينه وبين تلك الأقطار، الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات معها، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الأمني أو العسكري.
- ٤- لقد سعت دول الجوار، من خلال هيمنتها على منابع الأنهر الحدودية مع العراق إلى استغلال موارد الأنهر، كأوراق (ضغط)، لتحقيق أهداف عسكرية أو أمنية أو التدخل في شؤون البلد السياسية والاقتصادية.
- ٥- إن الأمن المائي في العراق، أصبح بشكل أو بآخر، مرتبط بالأمن القومي للبلاد. في بينما لم يعد نهر الفرات يفي بالتزاماته تجاه سكان الفرات الأوسط، دون نهر دجلة، فإن الأخير، بات مهدداً هو الآخر، من قبل دول الجوار، بالتلوّس في استثمار مياهه خارج الحدود.

المقترحات:

- ١- دعم مراكز البحث المائية على المستوى الحكومي والأكاديمي، وتشجيع الدراسات الخاصة بالاستثمار الأفضل للموارد المائية في العراق، ووضع الخطط الاستراتيجية ذات العلاقة، والتي تأخذ بنظر الاعتبار كل الاحتمالات.
- ٢- التوسيع في استثمار المياه الجوفية، والعمل على إجراء مسوحات ميدانية دورية للبحث عن مثل هذه الموارد على أوسع نطاق، وطرق استثمارها بشكل علمي.
- ٣- توجيه وسائل الإعلام المختلفة، للعمل على رفع الوعي المائي لدى المواطنين، بهدف تعريفهم بطرق ترشيد استهلاك الموارد المائية، وأهمية هذه الموارد باعتبارها ثروة قومية.
- ٤- استثمار العراق، في حواره مع دول الجوار، للوصول إلى حلول (عادلة) تأخذ بنظر الاعتبار حاجات البلاد للموارد المائية، وإقامة مشاريع إروانية مشتركة لخدمة شعوب المنطقة من جهة، والسعى إلى إقامة سدود محلية أو وقنية، بهدف خزن المياه، والاستعانة بالتقنيات الحديثة في سد حاجات البلاد الزراعية أو الخدمية من جهة أخرى.

مصادر الدراسة:

- ١- الأسود، فلاح شاكر، الحدود العراقية- الإيرانية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٠.
- ٢- الأشعب، محمد خالص، مشكلة مياه مندلی، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ١٩٦٩/٥، بغداد.
- ٣- أبو زيد، محمود، المياه مصدر للتوتر في القرن (٢١)، القاهرة، ١٩٩٨.
- ٤- التميمي، عبد الملك خلف، المياه العربية- التحدى والاستجابة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.
- ٥- الروي، أحمد عمر، مستقبل الزراعة في العراق في ظل تغير المياه، المجلة العراقية لإدارة المياه ٢٠٠٢/٢.
- ٦- السامرائي، محمد أحمد، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والأطماع الصهيونية، دار الثقافة العامة، بغداد، ٢٠٠١.
- ٧- السماسك، محمد أزهـ، الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات، الموصل، ١٩٩٨.
- ٨- السياحي، زكريا، المياه في القانون الدولي، دمشق، ١٩٩٤.
- ٩- طاهر، سعدون شلال ودلـل عـيد كـامل، رؤـية مـستقبلـة لأـمن دولـ مجرـى نـهر الفـرات، مجلـة البحـوث الجـغرـافية، جـامـعـة الكـوفـة ٢٠١٢/١٦.
- ١٠- عباس، عبد الرزاق، الجغرافية السياسية، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٦.
- ١١- العزي، خالد، مشكلة الأنهر الحدودية المشتركة، بين العراق وإيران، مطبعة شقيق، بغداد (بلا).
- ١٢- العناد، مجذاب بدر وأحمد الروي، السياسة المائية التركية وتأثيراتها على الموارد المائية في العراق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد ٢٠٠٠/٨.
- ١٣- قاسم، عباس، الأطماع بال المياه العربية وأبعادها الجيوپوليتية، مجلة المستقبل العربي ١٩٩٣/١٧.
- ١٤- المبارك، محمد جواد، أثر المياه في العلاقات الدولية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٩٤.
- ١٥- المجدوب، طارق، (لا أحد يشرب) مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل، شركة رياض الرئيس، بيروت، ١٩٩٨.
- ١٦- محمد، خليل اسماعيل، القضية الكردية في العراق مشكلة حدود أم وجود، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠٠٦.
- ١٧- محمد، خليل اسماعيل، منطقة التخسر الحدودية بين العراق وإيران، ط٢، السليمانية، ٢٠١٣.
- ١٨- محمد، خليل اسماعيل، دوزى كورد له نه خـشـهـى رـوزـهـى لـاتـى نـاورـاستـ، سـليمـانـى، ٢٠١٢.
- ١٩- محمد، خليل اسماعيل، كردستان العراق، دراسات في الجغرافية السياسية، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل، ٢٠١١.
- ٢٠- محمد، كاظم موسى، الموارد المائية في حوض نهر ديالى، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٨٦.
- ٢١- نوار، عبد العزيز سليمان، العلاقات العراقية- الإيرانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٤.
- ٢٢- روزنامه‌ی (هـ ولـير)، زماره (٢٦٨) لـ ٢٠١٦/٥، هـ ولـير - كـورـدـسـ坦ـ.

The Problems of Border Rivers and their Influence on International Relations

The researchers are paying increased attention to the problems of borders rivers. They stand for political borders. Moreover, they, sometimes, come up to the level of geostrategic dimensions, reaching national security for the countries in question. This also represents an economic problem affecting regional relations among the countries that have shores at such rivers, in the light of how the water resources of these rivers could be exploited. Thus, we tend to study the Mesopotamian basin which was divided, after World War I, among the countries of the region (Turkey, Syria, Iran, in addition to Iraq). Iraq was the most affected by this division because it is the basin country for Tigris and Euphrates.

There were many accords and meetings between Iraq and the neighbouring countries to come to fair agreements to distribute the water of the Mesopotamian basin, with the increasing need for these resources, there was no solution. The relations between these countries become tense from time to time during the past century, especially in the second half of the 20th century, between Iraq, Turkey, and Syria, regarding Euphrates, and with Iran, regarding the streams from the east heights, entering the country.

The neighbouring countries often exploited the Border Rivers to pressurize politically, economically and in terms of security, to achieve their purpose of interfering in Iraq's political affairs.

This study deals with the problems of the rivers Tigris and Euphrates, their impact on the regional relations among the neighbouring countries, to arrive at solution and "Fair" solutions to overcome their issues. The study includes three sections. The first defines Border Rivers, then the facts behind the rise of their issues. The second section is about the theories of using Border Rivers. The third section is about the Border Rivers of the Mesopotamian basin, their role in the international relations with Turkey, Iran, and Syria.